

الموارد الاقتصادية وأثرها على التنمية الاجتماعية في الأردن
من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية

The Impact of Economic Resources on Social Development in Jordan From
the Perspective of the Faculty Members at AL- Balqa Applied
University

د. عبد السلام محمد نجادات
جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عجلون

تاريخ الاستلام: 2019 /03/20 تاريخ القبول للنشر: 2019/04/30

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية تبعاً لمتغيرات الجنس ، والكلية ، والرتبة الأكاديمية. ولتحقيق الهدف تم تطوير استبانته اشتملت على جزأين: الجزء الأول تناول المتغيرات العامة وهي : الجنس، والكلية ، والرتبة الأكاديمية ، أما الجزء الثاني فقد اشتمل على 22 فقرة. وتكونت عينة الدراسة من 110 من أعضاء هيئة تدريس اختيروا بطريقة العينة الطبقية ، وقد بلغ حجم العينة (20%) من مجتمع الدراسة البالغ (550). وأظهرت النتائج انه:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس على مقياس الدراسة تعزى لمتغير الجنس.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس على مقياس الدراسة تعزى لمتغير للكلية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس على مقياس الدراسة تعزى لمتغير لرتبة الأكاديمية.

واقترحت الدراسة بعض التوصيات التي من أجلها أن تؤثر على التنمية الاجتماعية في الأردن .
الكلمات المفتاحية : التنمية ، الموارد الاقتصادية ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية .

Abstract:

The study aimed at investigating the impact of economic resources on social development in Jordan from the perspective of the faculty members at AL- Balqa Applied University and it is relation with some variables such as gender, college, and academic rank. For this purpose a questionnaire was designed consisted of two parts: the first part included the following variables: gender, college, and academic rank.

The second part included (23) items. A stratified sample of 110 faculty member was selected (20% of the total population). The results revealed that:

- There is no statistically significant effect of the average responses of faculty members on the scale of the study attributed to the Gender.
- There is no statistically significant effect of the average responses of faculty members on the scale of the study attributed to the College.
- There is no statistically significant effect of the average responses of faculty members on the study attributed to the academic rank.

The study finally offered several recommendations for which may have some influence on social development in Jordan.

Keywords: development, economic resources, economic development, social development.

تمهيد:

يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في الوقت الحاضر في بلاد مختلفة اقتصاديا تربي لهم قدراً من حاجتهم , وأسباب معيشتهم اقل مما تهيئه لأمثالهم تلك البلاد التي حظيت بنصيب أوفر من التقدم والنمو الاجتماعي.

فسكان هذه البلاد يكافحون كفاحاً شديداً في سبيل العيش نتيجة الانخفاض المستمر في مستوى الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الفرد مع ما نتج عن ذلك من انخفاض في مستويات التغذية والتعليم أو تفشي المرض بين الغالبية العظمي منهم , الأمر الذي أدى إلى استمرار الإنتاجية المنخفضة ومستوى الدخل القليل في هذه البلاد مثل الهند والصين وباكستان وغيرها .

ومواطن الداء فيما تعانيه هذه المناطق من مشاكل إنما يتركز في زيادة عدد سكانها بشكل مطرد سنة بعد أخرى أو ضغطهم على الموارد الاقتصادية الفقيرة في نوعها وكمّها حيث لاحظ أبناء هذه البلاد المتخلفة أنهم أصبحوا أفقر نسبيا مما كانوا عليه منذ سنوات قلائل فطالبوا بضرورة تنمية مواردهم الاقتصادية والعمل على مضاعفة إنتاجهم المادي ورفع مستوى معيشتهم خاصة بعد أن وجدوا أن متوسط دخل الفرد في البلاد المتقدمة اقتصاديا قد زاد زيادة سريعة نسبيا بينما ظل دخل الفرد منهم على ما هو عليه أو مع زيادة قليلة وهي في ذلك سوف تأثر سلبا في عملية التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية بشكل خاص . (بكري، 1986) .

فالتنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية لارتباط كل منهما مع الآخر وإذا كان الاقتصاد قد يهتم بمعالجة قضايا التنمية عن وجهة نظر اقتصادية وقد لوحظ أن هذه العلاقة تغيرت في الوقت المعاصر وأتجه الاقتصاديون المعاصرون إلى دراسة التنمية دون إغفال إبعادها الاجتماعية ويعني ذلك أيماهم بتداخل وتفاعل عناصر التنمية الاقتصادية كانت أم اجتماعية وبعض آخر التنمية العملية ذات الجانبين (جانب اجتماعي وجانب اقتصادي) .

وأصبح هناك اعتقاد كبير بأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاجتماعية وظيفة أخرى اجتماعية وأن التنمية الاجتماعية تؤدي وظيفة اقتصادية حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاجتماعية وظيفة أخرى اقتصادية حيث أنها في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع فالتنمية الاجتماعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية لدفع عملية التنمية كما إن زحامها واستقرارها لتحقيق النمو الاقتصادي .

أهمية التنمية ووظائفها :

إن التنمية لها أهمية كبيره في حياة الأفراد حيث إنها تشعرهم شعورا حقيقيا بوجود الدولة , فالرعاية التي يشعرون بها تهتم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة و تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركات الوجدانية الجمعية , حيث أن الدولة لا تكتسب كيانها حقيقيا ووجودا شعوريا إلا إذا ارتبط مواطنوها بوعي جماعي واكتسبوا قسطا من التحرر أما المجتمعات التي تقوم على التسلط واستبعاد الفرد لأخيه الفرد أو استبعاد المجتمع لغيره من المجتمعات فلن يكون لوجودها معنى ايجابي , وتقوم التنمية على تامين المجتمع أو الدولة وضمان استقراره وعدم انحرافه أو الاتجاه إلى مبادئ تقوم على هدم المجتمع من خلال تشجيع الفرقة بين أفرادها وتثير الحسد الاجتماعي وتصب في النهاية على وحدة المجتمع المادية والمعنوية , حيث أن سلامه الدولة قوة الروابط والعلاقات التي تؤلف بين أفراد المجتمع وتوحد بين أفكارهم وتكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم .(حمودة 1981) .

أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم . ويمكن أن نفرض أهداف التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:(شافعي , 1977)

1. زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة واطراد نمو عدد سكانا . ولا سبيل الى القضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي .

2. رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة ما بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره

وتحقيق مستوى ملائم للصحة، والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجه كافيه لتحقيق مثل هذه الغايات.

3. تقليل التفاوت في الدخل والثروات :

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي ، إذ في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، فأنا نرى بعدا شاسعا وفوارق كبيره في توزيع الدخل والثروات إذا تستحوذ طائفة صغيره من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته ، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي ، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبه بسيطة جدا من ثروته كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي وهذا يؤدي في مثل هذا المجتمع إلى إصابته بإضرار جسميه حيث يعمل على ترده بين حال من الغنى المفرط والفقير هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع ويستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع .

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :

ثمة أهداف أخرى أساسيه للتنمية الاقتصادية في تلك البلاد المتخلفة تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعة التقليدي . مثل سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة حيث يشكل خطرا على ما تنشده من هدوء واستقرار في مجرى حياتنا الاقتصادية ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لابد أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى أو بذلك نضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي نتيجة سيطرة الزراعة عليها ، أو على الأقل تضمن التخفيف من جدلنا . وعلى هذا يسعي أن يراعي القائمون بأمر التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصاديا تخصص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.

3-العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

التنمية الاجتماعية تعد الإنسان الأعداد الذي يؤهله للاستفادة القصوى مما هو متاح بالبيئة المحيطة به من موارد وإمكانات حيث يمكنها أن تسهم في استكمال وظيفة التنمية الاقتصادية بما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة .

ولكن لا بد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادية – البشرية) ولا يمكن حدوث التنمية إلا إذا قدرنا قيمة هاتين الناحيتين معا في ترابطهما وتكاملهما .

وعلى ذلك فان الارتباط والتكامل بين شقي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن يأتي إلا إذا توافرت العوامل الآتية : (خاطر2002)

- الاستقلال السياسي مرحلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي .
- تحتاج البلاد النامية إلى رؤية جديدة لمشاكلها الاقتصادية فهناك نظام عالمي متشابك في إطاره , وفي هذا الإطار توجد دول كبرى لها اقتصادها القوي الذي يسيطر أحيانا كثيرة على الدول النامية ويجعله في علاقة تبعية معه , لذا فالدول النامية في حاجة إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية بجانب العمل على التعاون وتوفير التكامل الإقليمي بين مجموعات الدول المتشابهة لتقليل اعتمادها على الدول الكبرى القوية اقتصاديا .
- إحداث التغيير البنائي المطلوب في هيكل وتركيب البنيان الاجتماعي القائم أي في حجمه وتركيب أجزائه.
- تعبئة الموارد الذاتية البشرية والمادية في نطاق بناء اجتماعي ممتد من التبعية الاقتصادية.
- من المهم حدوث دفعه قوية بالنسبة للجوانب المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مع توازي ذلك بحدوث دفعه قوية مماثلة في الجوانب المرتبطة بالتنمية الاجتماعية في المجتمع .

4-عقبات التنمية :

يمكن تقسيم عقبت التنمية إلى ثلاث أقسام رئيسية هي : (الجيب 1985)

أولا : العقبات الاقتصادية

ثانيا : العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية

ثالثا : العقبات التكنولوجية والتنظيمية

1- العقبات الاقتصادية :

إن غالبية الدول النامية تعاني من عقبات كثيرة وأهمها العقبات الاقتصادية ومن أهمها انخفاض مستوى الدخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة . ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل ومن أهم أسباب انخفاض الإنتاجية هي تخلف أساليب الإنتاج المتبعة وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية .

2- العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية :

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية , لان عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهنية قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من اجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما , فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع .

3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية :

إن الجهاز الحكومي يلعب دور أساسي في تحريك عجلة التنمية , وأيضا هناك دورا مهما للقطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الإمام , فيجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق ضروري بين القطاع العام والخاص من اجل رفع مستوى رفاهية وسعادة المجتمع , وحتى يتم دفع وتقديم عجلة

التنمية إلى الإمام يجب الابتعاد عن إتباع بعض الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والعشائرية والطائفية والبيروقراطية والمحسوبيات في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية .

5- مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تنبثق مشكله الدراسة من خلال تأثير التنمية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية حيث أن التغيرات الاجتماعية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية , ولذلك تبحث كافة المؤسسات الاجتماعية لتطوير خططها لمواجهة التغيرات الاجتماعية بدراسة التنمية الاقتصادية.

إن الحراك الاجتماعي مرتبط بالتنمية الاقتصادية وهي تمكن من إيجاد تنمية اجتماعية لا بد من دراسة اثر التنمية الاقتصادية عليها .

وتكمن مشكلة الدراسة بالهدف الرئيسي وهو : التعرف على مدى تأثير استخدام الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية .

وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- 1- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمتوسطات استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على مقياس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية تعزى للجنس؟.
 - 2- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمتوسطات استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على مقياس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية تعزى للكلية؟.
 - 3- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمتوسطات استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على مقياس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية تعزى للرتبة الأكاديمية؟ .
- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في تقدير دور التنمية الاقتصادية وأهميتها في تطوير التنمية الاجتماعية من خلال الدراسات والنظريات المتعلقة بذلك , كما يؤمل من هذه الدراسة التعرف على دور المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع برامج وأهداف هادفة لتطوير عملية التنمية الاجتماعية وانعكاسها الايجابي على أفراد المجتمع , علما بان هناك قلة في البحوث التي درست هذا الموضوع .

6- المصطلحات المستخدمة في الدراسة والمفاهيم الإجرائية:

التنمية : هي انبثاق كل الإمكانيات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعه أو مجتمع . (الروسان واخرون, 1988, ص99)

التنمية : النهوض بالمجتمع بما فيه من عناصر بشرية ومادية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من اجل الوصول إلى مستويات أعلى للمعيشة وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية والحياة .

التنمية الاجتماعية : مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير مزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة بالاتساق مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع . (Midgley 1994) .

كما تعرف أيضا بأنها : مجموعه من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد . (Nicolasskaldor) .

التنمية الاجتماعية: هي عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال التفاعل بينهم وزيادة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية , والشعور بالآخرين .

التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل . (الدوري 1983) كما تعرف أيضا هي عبارة عن : الزيادة التي تطرأ على الناج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها . (Kindleberger)

التنمية الاقتصادية : عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع .
الدراسات السابقة :

● كما أجرى شبول (2008) دراسة بعنوان " النمو السكاني " والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي " حيث بحثت الدراسة في الآراء المتباينة في العلاقة بين النمو السكاني والاقتصادي في الفكر الاقتصادي الوظيفي , وان استغلال المؤسسات الاجتماعية تؤثر على النمو الاقتصادي وليس النمو السكاني وقد يكون النمو السكاني مشكلة لأنه يعد ثقلا على النمو الاقتصادي كما إن له اثر ايجابي في زيادة قوة الدولة الاقتصادية بسبب زيادة القوى العاملة الذي يزيد من الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي , لكن المشكلة هنا ليست مشكلة سكانية أو مشكلة موارد اقتصادية وإنما مشكلة تخلف اقتصادي بسبب غياب السياسات الاقتصادية للسكان والتنمية في نهاية المطاف سوف تأتي اللحظة التي تكشف فيها البلدان ذات العجز صعبوبة الفائض عن استمرارها في تحقيق الفائض يضعف من احتمالات النمو في المستقبل مع احتمال أن السفر عن اضطرابات في النمو الاقتصادي في العالم .

● كما أجرى مجلس الشورى العماني (2004) دراسة بعنوان مراجعة وتقييم السياسات والبرامج المعتمدة لتوظيف القوى العاملة التي تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مشكلة الباحثين عن عمل حيث أن هناك الكثير من المؤسسات العامة والخاصة لا تقبل بالتخصصات التربوية إنما تذهب إلى التخصصات التي يكون منها عائد مادي نوعا ما مثل الهندسة بأنواعها , الطب , مثل الاقتصاد والأحياء وغيرها , وهناك الكثير من العاطلين عن العمل يبحثون عن وظيفة حكومية بعيدا عن القطاع الخاص التي لا تستطيع الحكومة توفير هذه الفرص

للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى ضعف في القطاع الخاص وبالتالي إلى الضغط على القطاع الحكومي الذي يؤدي إلى العجز في النمو الاقتصادي للدولة .

● دراسة عبد الرزاق (2002) تنص هذه الدراسة على تقييم للموارد الاقتصادية في لواء الرمثا وتخطيطها لتنميتها وتهدف إلى معرفة التغيرات التي طرأت على الموارد الاقتصادية وتحليل واقعها واتجاهاتها المستقبلية في ضوء واقع الاستغلال الحالي والاحتياجات السكانية القادمة التي تبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي من خلال تحليل الصور الجوية وطبقت أسلوب الانحدار المتعدد لبيان اثر التوزيع الشهري للأمطار وقد قامت الكثير من الدراسات عن الكشف عن ارتباط واضح بين موقع اللواء ووجود بعض النشاطات الاقتصادية وازدهارها , وتؤكد هذه الدراسات على ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي كقطاع إنتاجي يتكامل مع بقية القطاعات الاقتصادية , كما تؤكد الدراسات على ضرورة الارتقاء بكفاءة وكفاية الخدمات التعليمية وتنمية الموارد والقطاعات الاجتماعية على جميع مستوياتها .

دراسة دالي ونيومان(2005) بعنوان " التنمية المستدامة , التعلم والثقافة " حيث سعت الدول لتحقيق التنمية المستدامة في الدول من خلال ثلاث ركائز :

- 1- 1- حماية البيئة
- 2- 2- التنمية الاجتماعية
- 3- 3- تقدم النمو الاقتصادي

وكانت تنص هذه الدراسات على أهمية التعليم المعتمدة على حل المشكلات وأهميتها لتعليم التنمية المستدامة, حيث أظهرت الكثير من الدراسات أن الربط بين الاستدامة والتنمية يتطلب نظام معقد وهذا ما يمكن الحول عليه من البيئات التعليمية .

وفي دراسة حول تأثير السياسات الاقتصادية على أداء المشاريع الاجتماعية مثل الصحة والتعليم في الدول النامية , فقد وجد كل من كوفمان و ونغ (Kaufman & Wang , 2001)

إن الطلب على التعليم العالي يعتمد على مستوى الأجور السائدة في المجتمع التي تحدد مستواها وفقا لظروف سوق العمل والبيئة الاقتصادية .حيث قدما تحليلا تفصيليا لتحديد الآثار المباشرة للمشكلات الاقتصادية مثل العجز في الموازنة , وتخفيض سعر الصرف . والقيود التجارية وغير التجارية على مشاريع التعليم العالي باستخدام بيانات ثانوية حول (259) مشروعا تربويا من مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية .وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري .

9- يعتمد على مدى توافق الطلب على الخدمات الاجتماعية والعرض منها مثل الصحة والتعليم , والتي ترتبط مباشرة بسوق العمل من جهة , وبالسياسات الاقتصادية من جهة أخرى .

كما بين التحليل الكمي في هذه الدراسة إن نجاح المشاريع الاجتماعية ، مثل مشروعات التعليم العالي ، تعتمد على مدى استقرار المتغيرات الاقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلى العلاقة التبادلية بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع المستوى التعليمي ، كما إن هناك علاقة مباشرة بين ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

تميزت الدراسة الحالية بأنها اختارت أعضاء هيئة تدريس في حين لم تدرس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في المجتمع الأردني من خلال وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات واتفقت هذه الدراسة مع والي وشوفان(2005) ودراسة كوفمان و ونغ (Kaufman & Wang , 2001).

وتمكنت الدراسة التعرف على دور المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع برامج وأهداف تسعى لتطوير عملية التنمية الاجتماعية وانعكاسها الايجابي على أفراد المجتمع وتفعيل دور منظمات المجتمع المحلي في تسريع التنمية الاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

منهجية البحث :

• أسلوب الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة .

• مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية وبلغ عددهم حوالي (550) والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها .

10- عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (110) مدرساً ومدرسة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية ليمثلوا متغيرات الدراسة الجنس ، كلية ، الرتبة الأكاديمية . والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها .

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	51
	انثى	59
الكلية	الكليات العلمية	54
	الكليات الانسانية	56
الرتبة	استاذ	7

استاذ مشارك	15	13.6%
استاذ مساعد	88	80.0%

أداة الدراسة :

تم الاعتماد بشكل مباشر على الاستبيان والمكون من قسمين :

- الأول : يحتوي على البيانات الأولية وتتضمن الجنس والرتبة الأكاديمية ومستوى دخل الأسرة ونوع الكلية التي يدرس بها .
- الثاني : يشمل (22) فقرة تقيس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية .
- صدق الأداة : للتحقق من صدق الأداة تم عرض الأداة على مجموعة وعددهم (10) محكمين ممن يعملون في كلية التربية في جامعة اليرموك ويحملون درجة الدكتوراه في القياس والتقييم وعلم النفس التربوي وقد أبدى الأساتذة المحكمون ملاحظاتهم الطفيفة التي تضمنت نقداً بسيطاً في بعض الفقرات فقام الباحث بأخذ آرائهم .
- ثبات الأداة : تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ الفا وبلغ 0.89 ويعد هذا المعامل مرتفعاً ومناسباً لأغراض الدراسة.

11- عرض النتائج ومناقشتها :

أسلوب التحليل الإحصائي :

يتناول هذا الفصل التحليل الإحصائي لنتائج استجابة أفراد عينة الدراسة للمتغيرات التي اعتمدت فيها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغيرات الدراسة والأهمية النسبية لكل متغير ضمن البعد الواحد، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والاستدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها، وقد استخدم الباحث لهذا الغرض الحزمة الإحصائية spss .

التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن متغيرات الدراسة الغرض من التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة هو معرفة اتجاهات الإجابة لأفراد العينة على المتغيرات التي تم اعتمادها لبيان أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن، ولقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ووضعت الأهمية النسبية لكل فقرة، وتم إيجاد نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تحليل التباين (ANOVA) لبيان أثر

الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن تبعا للمتغيرات (الدخل، الرتبة) وتم إيجاد اختبارات لعينتين مستقلتين لبيان اثر دور الخدمة الاجتماعية في مكافحة الفقر تبعا للمتغيرات (الجنس، الكلية).

- كما تم اعتماد المعيار التالي لبيان مستوى الأهمية على كل بعد وكل فقرة من فقرات أداة الدراسة: الفقرات التي متوسطها 2.33 فأقل تمثل مستوى أهمية منخفض، الفقرات التي متوسطة يقع في الفترة 2.34-3.67 تمثل مستوى أهمية متوسط، الفقرات التي متوسطها 3.68 فأكثر تمثل مستوى أهمية مرتفع.

12-وفيما يلي نتائج هذا التحليل:

الجدول (1-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	2	أن شجرة الزيتون تأتي في مقدمه الأشجار المثمرة التي تزرع في الأردن	110	4.3	0.90	مرتفع
2	1	هناك اتجاهها في مقدار المساحات بالقمح في المنطقة	110	4.27	0.80	مرتفع
3	4	تعاني الأراضي الزراعية من الزحف العمراني المستمر	110	4.11	0.99	مرتفع
4	3	هل هناك تغيير في طبيعة الاستغلال الزراعي للمنطقة حيث تبين أن هناك اتجاهها نحو زراعة الزيتون والأشجار المثمرة على حساب المحاصيل الحقلية	110	4.1	0.86	مرتفع
4	5	ترتبط عملية التنمية بالواقع بحجم الموارد وطريقة استخدامها	110	4.1	0.99	مرتفع
6	6	ترتبط عملية التنمية بحجم المتاح من الموارد وطريقة استخدامها وزيادة الموارد وحس استخدامها بعملية التنمية الاقتصادية	110	4.08	0.92995	مرتفع

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
7	7	تتطلب عملية المحافظة على الموارد الاقتصادية حصر الموارد المتاحة لتحديد إمكانيات استغلالها حالياً ومستقبلاً	110	4.03	0.9904	مرتفع
8	8	تتوافق التخصصات العلمية في الجامعات مع متطلبات سوق العمل	110	4.02	0.84573	مرتفع
9	9	أن الاستثمار في القوى البشرية يعتمد على مدى توافق الطلب على الخدمات الاجتماعية والغرض منها مثل الصحة والتعليم	110	4.00	0.94331	مرتفع
10	10	أن كفاءة خريجي الاقتصاد والعلوم الإدارية الأردنية تنحصر في الجوانب السلوكية وتفتقر إلى العديد من معايير الكفاءة في الجوانب الأكاديمية والمهارات الفردية	110	3.97	0.84004	مرتفع
11	11	أن العامل المالي سيبقى عائقاً أمام تطوير وتعزيز التعليم الاقتصادي والإداري في الجامعات الأردنية	110	3.96	0.99473	مرتفع
11	12	شيوع الوساطة والمحسوبية في التعيينات من أسباب البطالة	110	3.96	0.95713	مرتفع
13	13	إساءة استخدام السلطة والصلاحيات لدى بعض المسؤولين واشتراط عدد معين من سنوات الخبرة في بعض الوظائف من أسباب البطالة	110	3.95	0.99896	مرتفع
13	14	تتمثل المشكلة في العالم الإسلامي بأنها مشكلة تخلف اقتصادي بسبب غياب	110	3.95	1.03902	مرتفع

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
		السياسات الاقتصادية للسكان والتنمية الاقتصادية				
15	15	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل يرتبط بشكل ايجابي مع درجة الانفتاح الاقتصادي	110	3.94	0.94118	مرتفع
15	16	الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لرأس المال ومصدرا للتشغيل ونقل التكنولوجيا	110	3.94	0.53964	مرتفع
17	17	الاستثمار الايجابي المباشر في الدول المنفتحة اقتصاديا وسلي في الدول المغلقة	110	3.88	0.95525	مرتفع
18	18	في عصر الاقتصاد المعرفي أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة بقاء وأداة لا يمكن الاستغناء عنها في ظل عالم مفتوح يعتمد القدرة التنافسية كمعيار للتقدم والازدهار	110	3.79	0.96826	مرتفع
19	19	تؤدي الجامعات دورا حيويا في مجال أعداد وتنمية القوى البشرية في المجتمع من خلال ما تقدمه من خدمات حيوية في برامجها ومراكزها الخدمية	110	3.73	1.03966	مرتفع
20	20	تظهر مستجدات عالمية تؤثر تأثيرا مباشرا في عملية التنمية الاقتصادية	110	3.66	1.06036	متوسط
20	21	أن الجامعات العربية بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة تحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي	110	3.66	1.1516	متوسط

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
22	22	أن التغيرات العلمية المتسارعة وهذا الكم الهائل من المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة تجعل من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه الوضع السابق في التنمية الاقتصادية	110	3.63	1.05	متوسط
الأداة ككل			110	3.5	1.19	متوسط

يبين الجدول (4-1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن ، جاءت في مستوى أهمية مرتفع إلى متوسط ، حيث جاءت الفقرة (2) " في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.3) وانحراف معياري (0.90)، تلاه في المرتبة الثانية الفقرة الأولى (1) " بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وانحراف معياري (0.80) بينما جاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (4) " إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.11) وانحراف معياري (0.99). وقد جاءت الفقرة رقم (22) " بالمرتبة الأخيرة إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.63) وانحراف معياري (1.05).

وبلغ المتوسط الحسابي لمتغير الموارد الاقتصادية ككل متوسطا إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.5) وبمستوى أهمية متوسطة، وبانحراف معياري (1.19).

14- النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

تتناول هذه الفقرة اختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات المتفرعة عنها من خلال استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لبيان أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

تتناول هذه الفقرة اختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات المتفرعة عنها من خلال استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لبيان أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن. وفيما يلي توضيح لهذه النتائج:

1- السؤال الأول : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمتوسطات استجابات أعضاء الهيئة

2- التدريسية على مقياس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية تعزى للجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية واختبارات لعينتين مستقلتين والجدول (4-2) يبين ذلك الجدول (4-2)

المتوسطات الحسابية واختبارات لاستجابات وحدة المعاينة تبعا لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	الدلالة الإحصائية
ذكر	51	4.0187	.53576	1.520	.132
انثى	59	3.8629	.53700		

يبين الجدول (2-4) نتائج أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن تبعا لمتغير الجنس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات الذكور (4.0187) بينما بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات الإناث (3.8629) وبلغت قيمة الإحصائي (t) (1.520) وبمستوى دلالة (0.132) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى عدم وجود أثر للجنس في تقديرات أفراد الدراسة لأثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن، أي أن جميع أفراد الدراسة بغض النظر عن جنسهم يرون أن هناك دور متوسط لأثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن.

15-السؤال الثاني :

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمتوسطات استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على مقياس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية تعزى للكلية ؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية واختبارات لعينتين مستقلتين والجدول تم حساب المتوسطات الحسابية واختبارات لعينتين مستقلتين والجدول (3-4) يبين ذلك:

الجدول (3-4)

المتوسطات الحسابية ونتائج اختبارات لاستجابات وحدة المعاينة تبعا لمتغير نوع الكلية.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	الدلالة الإحصائية
الكليات العلمية	54	3.8678	.57396	1.288	.201
الكليات الانسانية	56	4.0000	.50094		

يبين الجدول (3-4) نتائج أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن لمتغير نوع الكلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات وحدة المعاينة في الكليات العلمية (3.8678) بينما بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات وحدة المعاينة في الكليات الإنسانية (4.0000) وبلغت قيمة الإحصائي (t) (1.288) وبمستوى دلالة

(201). وهي اكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يشير إلى عدم وجود اثر لنوع الكلية في تقديرات وحدة المعاينة أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن لمتغير نوع الكلية ، إي أن جميع أفراد الدراسة بغض النظر عن الكلية التي يدرسون بها يرون أن هناك دور متوسط أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن لمتغير نوع الكلية.

السؤال الثالث : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمتوسطات استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على مقياس أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية تعزى للرتبة الاكاديمية ؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية واختبارات لعينتين مستقلتين والجدول تم حساب المتوسطات الحسابية واختبار تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين استجابات وحدة المعاينة تبعاً لمتغير الرتبة الاكاديمية والجدول (4-4) يبين المتوسطات الحسابية، والجدول (4-5) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي:

16-الجدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات وحدة المعاينة تبعاً لمتغير الرتبة الاكاديمية

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استاذ	7	3.9156	.70047
استاذ مشارك	15	3.8091	.52903
استاذ مساعد	88	3.9582	.53166
Total	110	3.9351	.53964

يبين الجدول (4-4) نتائج استجابات وحدة المعاينة أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن تبعاً لمتغير الرتبة الاكاديمية ، والتي تشير إلى تقارب المتوسطات الحسابية .
ولمعرفة فيما إذا كانت هذه المتوسطات دالة إحصائياً أم لا تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي، والجدول (4-5) يبين ذلك:

الجدول (4-5)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين استجابات وحدة المعاينة تبعاً لمتغير الرتبة الاكاديمية.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	fقيمة	الدلالة الاحصائية
ابن المجموعات	2	.288	.180	.489	.614
داخل المجموعات	107	31.454	.772		
المجموع	109	31.742			

يبين الجدول (4-5) نتائج أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، حيث بلغت قيمة الإحصائي (f) (.489) وبمستوى دلالة (.614) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) مما يشير إلى عدم وجود أثر لمتغير الرتبة الأكاديمية، في تقديرات وحدة المعاينة أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن، أي أن جميع أفراد الدراسة بغض النظر عن الرتبة الأكاديمية، يرون أن هناك دور متوسط أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن.

17- يبين الجدول (4-4) نتائج استجابات وحدة المعاينة أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن تبعاً لمتغير الخبرة الجامعية، والتي تشير إلى تقارب المتوسطات الحسابية.

ولمعرفة فيما إذا كانت هذه المتوسطات دالة إحصائياً أم لا تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي، والجدول (4-6) يبين ذلك:

الجدول (4-6)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين استجابات وحدة المعاينة تبعاً لمتغير الخبرة الجامعية.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	fقيمة	الدلالة الاحصائية
ابن المجموعات	3	.687	.229	0.781	0.507
داخل المجموعات	106	31.055	.293		
المجموع	109	31.742			

يبين الجدول (4-5) نتائج أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية ، حيث بلغت قيمة الإحصائي (f) (0.781) وبمستوى دلالة (0.507) وهي اكبر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يشير إلى عدم وجود اثر لمتغير الرتبة الأكاديمية ، في تقديرات وحدة المعاينة أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية، أي أن جميع أفراد الدراسة بغض النظر عن الرتبة الأكاديمية ، يرون إن هناك دور متوسط أثر الموارد الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في الأردن.

التوصيات :

- 1- على المؤسسات التربوية بشكل عام والجامعات بشكل خاص عقد محاضرات و ورشات عمل وعقد مؤتمرات علمية يكون موضوعها التنمية الاقتصادية ودورها في أحداث التنمية الاجتماعية .
- 2- على أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأخذ بعين الاعتبار طرح موضوعات علمية تتعلق بالمشاريع الاستثمارية والاقتصادية ومناقشتها لبيان أثرها الايجابي في أحداث التنمية الاجتماعية .
- 3- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الصغيرة والاستفادة منها لما يخدم التنمية الاجتماعية.
- 4- العمل على دعم وتشجيع المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتنموية والجمعيات الخيرية لإقامة المهرجانات والأنشطة السياحية مختلفة نظراً للدور المهم للتنمية الاقتصادية بتطوير التنمية الاجتماعية التي تنعكس إيجابا على تطور المجتمع.
- 5- وضع خطط إستراتيجية وبرامج من خلال مشاركة مؤسسات القطاع العام والخاص لتوفير المشاريع التنموية التي تخدم العملية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

- بكري , كامل ، التنمية الاقتصادية – دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت – بيروت – 1986.
- الروسان , ممدوح , ابوالرب , احمد محمود , وكراجه , عبدالحليم محمود (1988) التنمية في الوطن العربي عمان : المؤلفون
- حمودة , مسعد الفاروق ، التنمية الاجتماعية (دور الخدمة الاجتماعية) , المكتب الجامعي الحديث , محطة الرمل – اسكندرية 1981 .
- محمد زكي شافعي , التنمية الاقتصادية , القاهرة , دار النهضة , 1977 .
- الدوري , احمد ، التخلف الاقتصادي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1983
- خاطر , احمد (2002) التنمية الاجتماعية المقومات الاساسية نماذج الممارسة المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية , مصر .

- الجيب , فايز ابراهيم , التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية , جامعه الملك سعود , عمادة شؤون المكتبات الفصل الثاني, 1985 الرياض ص ص 36 – 60
- شبول , فاروق محمد (2008) , النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الاسلامي , رسالة دكتوراه , وغير منشورة جامعة اليرموك – الاردن .
- عبد الرزاق , وليد ذياب صالح (2002) تقييم الموارد الاقتصادية وتنميتها في لواء الرمثا , رسالة دكتوراه غير منشورة , الجامعة الاردنية – عمان .
- مجلس الشورى العماني (2004) , مراجعة وتقييم السياسات والبرامج المعتمدة لتوظيف القوى العاملة , مسقط , الامانة العامة .
- Midgley, J., Diffusion and the development of social policy Evidence from the third world . Journal of social policy , 13, 137- 184 , 1984 .
- c .p . kindleberger , economic development , mc graw hill book , new york , 1958 .
- Kaldor Nicolas , essays on economic stability and growth , 1960 p 23 .
- Dale , am & Lenore . now man .(2005) . sustainable development , education and literacy . international journal of sustainability in higher education . (1467-6370) p p 351-38 .
- Kaufman , d. & Wang, Y . (2001) . macroeconomic policies and project performance in LDCs: A model of human capital production and evidence for L. D. C. World development, 23 (5). pp .24-37.